

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٣٠٥

المعقودة يوم الثلاثاء، ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١، الساعة ٠٠/٢٣

نيويورك

الرئيس:	السيد يلتشنكو	(أوكرانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	أيرلندا	السيد كوني
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد عون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد نيوور
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

01-30791 (A)
0130791

افتتحت الجلسة الساعة ٠٠/٢٣.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل إسرائيل، يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى ذلك الممثل للمشاركة في المناقشة، دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد لانكري (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة بتاريخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2001/282، ونصها كما يلي:

”أتشرف بأن ألتمس أن يوجه مجلس الأمن، وفقا لممارسته السابقة الدعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد يوم الثلاثاء ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١ فيما يتعلق بالحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.“

أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى مراقب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة للمشاركة في النقاش الحالي وفقا للنظام الداخلي والممارسة المعتادة في هذا الخصوص.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2001/270، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته بنغلاديش وتونس وجامايكا وسنغافورة وكولومبيا ومالي وموريشيوس. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى النسختين المصورتين للرسالتين المؤرختين ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١ من إسرائيل الموجهتين إلى الأمين العام، اللتين ستصدران بوصفهما وثيقتين من وثائق مجلس الأمن تحت رمزي S/2001/278 و S/2001/280، على التوالي.

أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. إن لم أسمع أي اعتراض سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

قبل أن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت، أود بصفتي ممثلاً لأوكرانيا أن أذكر ما يلي.

لقد كانت أوكرانيا، منذ البداية الأولى لاندلاع الأزمة الراهنة في الشرق الأوسط، من الوفود التي ترى ضرورة أن يتخذ مجلس الأمن الدولي إجراءات مناسبة وفعالة بهدف وضع حد للمواجهة المتزايدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومن هذا المنطلق كان وفدي دائماً يحبذ فكرة

إنشاء وجود لمراقبين تابعين للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية من أجل توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين. ومع تأييدنا لتلك الفكرة، كنا ندرك دائماً استحالة تنفيذها من الوجهة العملية بدون التعاون من جانب إسرائيل.

وظهر موقفنا من هذه المسألة بجلاء خلال التصويت الذي جرى على أحد مشاريع القرارات يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وأعيد تأكيده في الجلسة الطارئة التي عقدها المجلس مؤخراً بطلب من المجموعة العربية وفلسطين. ولم يتغير موقفنا هذا منذ ذلك الحين. بيد أن وفدنا يساوره القلق بشأن المرحلة الراهنة من نظر المجلس لهذه المسألة، والنتائج التي يحتمل أن يتمخض عنها الإجراء المتخذ. إن النُهُج المختلفة التي ينتهجها أعضاء المجلس إزاء هذه المسألة الحساسة معروفة جيداً، ولكن تجاوزها ليس في رأينا مستحيلاً.

ونثني على الجهود الهائلة التي يبذلها جميع أعضاء المجلس، لا سيما الأعضاء من مجموعة حركة عدم الانحياز، والدول الأربع الأعضاء من أوروبا الغربية، فضلاً عن وفود فلسطين والمجموعة الثلاثية العربية، في سبيل إيجاد أرضية مشتركة للاتفاق على نص مشروع القرار. وقد بذلنا قصارى جهدنا بوصفنا الوفد الذي يترأس المجلس للمساهمة في بلوغ تلك الغاية.

ويتحمل وفدنا بوصفه الرئيس الحالي للمجلس وعضواً فيه جانباً من المسؤولية عن هذه الحالة المؤسفة. ذلك أننا لا نعتقد بدون الإجماع الواجب من جانب أعضاء المجلس أن التصويت الذي يجري اليوم على مشروع القرار المعروض علينا سيحقق الهدف الأصلي المرجو منه فيما يتعلق بحماية المدنيين الفلسطينيين أو يبعث إلى شعوب المنطقة بأية علامة إيجابية.

لذلك فإن وفدي، رغم تأييده لمحتويات مشروع القرار المذكور وإدراكه التام لنتيجة عملية التصويت التي سنشرع فيها، لن يشترك في اقتراع اليوم. ويحدونا الأمل أن تكون الفرصة ما زالت متاحة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2001/281، الذي نرجو أن يحظى في نهاية المطاف بتأييد أعضاء المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): شكراً لكم سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة وعلى قراركم بتنظيمها من أجل البتّ في الاقتراح المقدم من مجموعة عدم الانحياز بمجلس الأمن. ويشرفني كثيراً أن أقدم مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع الوارد في الوثيقة S/2001/270 بالنيابة عن دول مجموعة حركة عدم الانحياز الأعضاء في المجلس، وهي تونس وجامايكا وسنغافورة وكولومبيا ومالي وموريشيوس وباسم وفد بلادي بنغلاديش.

لقد ظل الموضوع الذي يجري تناوله بغرض البتّ فيه اليوم معروضاً علينا منذ فترة من الزمن. ويتذكر أعضاء المجلس أننا قمنا في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ باتخاذ القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، الذي يدعو لوقف العنف ويدين الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين. وقد ظلت هذه المسألة تحظى بأولوية الاهتمام لدى حركة بلدان عدم الانحياز والمجموعة العربية، وفي أذهان عموم أعضاء الأمم المتحدة.

وفي كانون الأول/ديسمبر، قدمت مجموعة عدم الانحياز بالمجلس اقتراحاً بإيفاد قوة من مراقبي الأمم المتحدة إلى المنطقة حتى يتسنى احتواء العنف الدائر هناك، والذي ما برح مستمراً. وكان القصد أن تكفل تلك القوة سلامة المدنيين الفلسطينيين وأمنهم. بيد أن المجلس لم يستطع اعتماد

ذلك الاقتراح أو مشروع قرار بهذا المعنى. وقدمت الجامعة العربية وحركة بلدان عدم الانحياز فيما بعد طلباً بأن يعقد مجلس الأمن جلسة طارئة للنظر في إنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة بغرض توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين، الأمر الذي كان متمشياً مع ما سبق أن اقترحته مجموعة حركة عدم الانحياز بالمجلس في كانون الأول/ديسمبر.

وبعد المناقشة المفتوحة التي أجراها المجلس، والتي لم تقتصر المشاركة فيها على أعضاء مجلس الأمن بل شارك فيها أيضاً عدد كبير من أعضاء الأمم المتحدة من غير الأعضاء في المجلس، والتي برزت فيها مسألة إنشاء قوة مراقبين تابعة للأمم المتحدة من أجل حماية المدنيين الفلسطينيين بوصفها أهم نقطة وحيدة تناولتها الوفود في بياناتها، قررت مجموعة حركة بلدان عدم الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن إحياء مشروع قرارها الأصلي وقدمت، في ٢٠ آذار/مارس، نصاً يتضمن تعديلات مناسبة لإنشاء قوة مراقبين تابعة للأمم المتحدة بغرض توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين. وتمت صياغة ذلك الاقتراح بشكل مبدئي في نهاية المطاف وعمم على أعضاء المجلس في ٢٣ آذار/مارس.

أما نحن في مجموعة حركة عدم الانحياز الأعضاء في المجلس فكنا نتوق إلى العمل على إعداد ذلك النص بدعم من أعضاء آخرين في المجلس. وفي ذلك السياق، تلقينا بذهن منفتح مشروع قرار مقدم من البلدان الأوروبية الأربعة الأعضاء في المجلس. وحاول النص المذكور توسيع نطاق التأييد لفكرة إقامة قوة لحماية المدنيين الفلسطينيين. وكما قلت، اشتركت مجموعة حركة عدم الانحياز بذهن منفتح وبنيّة حسنة في المفاوضات المتعلقة بالنص الأوروبي، وقدمنا أفكارنا ومقترحاتنا. وتمثل هدفنا في إعداد وصياغة مشروع يحظى بأوسع نطاق ممكن من تأييد المجلس. ورأينا أنه إذا أريد إنشاء قوة للمراقبة، فلا بد أن تتمتع بأكبر قدر من دعم المجلس. وخلال تلك العملية، أخذنا في الحسبان أيضاً مؤتمر القمة العربية المقرر عقده في عمان يومي ٢٧ و٢٨ آذار/مارس. وأكدنا المرة تلو الأخرى ضرورة أن يبت مجلس الأمن في اقتراح إنشاء قوة للمراقبة قبل افتتاح مؤتمر القمة.

وهذا الموضوع – حماية المدنيين الفلسطينيين – هو أحد بنود جدول أعمال مؤتمر القمة العربية؛ وكان القادة العرب يتطلعون إلى عملنا. وقد تضمن مشروع القرار تفويضا للأمين العام لإجراء مشاورات مع الطرفين بشأن المسائل الواردة في مشروع القرار، وكنا نعتقد أنه من المستصوب أن يتلقى أثناء وجوده في عمان لحضور مؤتمر القمة العربية تفويضا من المجلس ليبدأ مشاوراته مع الأطراف المعنية. ولذا فإن الإطار الزمني لمؤتمر القمة العربية كان أساسيا للغاية فيما يتعلق بالعمل على إجازة نص المشروع. وظلت حركة عدم الانحياز مرارا وتكرارا توضح تلك النقطة لزملائنا الذين كنا نتفاوض معهم بشأن الاتفاق على نص للمشروع.

لقد ظلت تجري خلال الأيام الخمسة الماضية مشاورات مكثفة. ودخلت مجموعة عدم الانحياز وزملاؤنا الأوروبيون، ثم انضمت إلينا الولايات المتحدة الأمريكية، في ساعات طويلة من المشاورات والمناقشات بشأن النص. ولكي نبدي حسن نوايانا، تركنا جانبا النص الذي أعددناه، وعملنا على النص الأوروبي، آملين في التمكن من الحصول على دعم إيجابي عريض القاعدة على ذلك النص المتفق عليه. وكان ذلك أحد أهداف عملنا الرئيسية. وكنا نعتقد أن هذه الممارسة من شأنها أن تسفر عن تأييد واسع في المجلس لدور الأمم المتحدة، ودور الأمين العام، بشأن قضية الشرق الأوسط وقضية فلسطين. وكنا نعتقد أنها ستبعث برسالة مناسبة من المجلس إلى مؤتمر القمة العربية حتى يمكن للقادة العرب المعنيين مباشرة بالمسائل أن يصبحوا مشاركين في الموضوع. وكان هدفنا، كذلك، بالطبع، البت في مشروع

القرار في موعد أقصاه الأحد، ليكون بوسع مؤتمر القمة العربية، الذي بدأ اليوم، الاستفادة من عمل المجلس.

وكانت مجموعة حركة عدم الانحياز تأمل من البداية أن يصبح من الممكن إعداد نص ينال تأييدا واسعا من المجلس. وقد أُعد نص من هذا القبيل ظهر اليوم، وكانت حركة عدم الانحياز مستعدة للنظر فيه. وكنا نعتقد أن النص الذي برز بعد كل تلك الساعات من المفاوضات كان سيحظى على دعم عريض القاعدة. فقد عملنا حتى الساعة الخامسة من صباح اليوم، وظللنا نعمل منذ تلك الساعة حتى الآن. وعندما أصبح النص الذي كان يبدو أنه يحظى بتأييد عريض القاعدة على هذا النحو، جاهزا، كنا نأمل أن يُبَت فيه في هذا المساء، إذ أنه حتى، ولو أن مؤتمر القمة بدأ في عمان، يمكن للقادة أن يستفيدوا من النص، غدا، اليوم الأخير من مؤتمر القمة. وفي وقت متأخر من هذا المساء، أُخطرنا بأنه ليس في إمكاننا البت في النص الذي أعددناه. وفي تلك الحالة، بغية اتخاذ قرار للمجلس في الوقت المناسب قبل اختتام مؤتمر القمة العربية، طلبت مجموعة حركة عدم الانحياز من رئاسة المجلس إجراء تصويت على مشروع القرار الذي اقترحته أصلا مجموعة عدم الانحياز. وذلك هو مشروع القرار الذي أشير إليه، والوارد في الوثيقة S/2001/270.

لقد تعاون أعضاء حركة عدم الانحياز تعاونا تاما مع أعضاء المجلس الآخرين للتوصل إلى اتفاق بشأن النص، الذي نوقش خلال ساعات طويلة. وقد دخلنا تلك المفاوضات بنية حسنة وبشفافية تامة. وأبدينا المرونة مرارا وتكرارا للتوفيق بين وجهات نظر جميع الأطراف، والقصد الأساسي هو أن ينال هذا الاقتراح المتعلق بقوة المراقبة أوسع تأييد ممكن في المجلس.

ولذا أتينا إلى المجلس نطلب البت في نصنا، ونحن نشعر بالإحباط إذ لم نستطع البت في مشروع القرار العريض القاعدة الذي تم التفاوض بشأنه وظهر هذا المساء.

ويحدونا الأمل في أن ينال الاقتراح الوارد في نصنا، لإنشاء آلية لحماية المدنيين الفلسطينيين، أوسع تأييد من المجلس، ويحدونا الأمل في أن يتصرف المجلس بطريقة تكفل سلامة وأمن وحماية المدنيين الفلسطينيين.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): حتى الآن، استمرت هذه الجولة الجديدة من العنف بين فلسطين وإسرائيل أكثر من نصف سنة. وتسببت في خسائر في الأرواح وسط المدنيين، وخاصة وسط عدد كبير من المدنيين الفلسطينيين. فأدت إلى تعقيد القضية الفلسطينية. وهي تشكل تهديدا مباشرا لعملية السلام في الشرق الأوسط. وإذا لم توقف هذه المواجهة العنيفة في الوقت المناسب، فإنها قطعا ستؤدي إلى تفاقم الكراهية والعداء بين فلسطين وإسرائيل، وستتسبب في نشوء واستطالة مواجهة وصراع أكثر خطرا. وسيكون ذلك أشأم الأمور على أمن فلسطين وإسرائيل والمنطقة بأسرها.

وينبغي لفلسطين وإسرائيل وضع حد للصراع العنيف بأسرع ما يمكن واستئناف محادثات السلام، حتى يتسنى لعملية السلام في الشرق الأوسط أن تعود إلى مسارها الصحيح.

ومجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، يمكنه وينبغي له الاستمرار في الاضطلاع بدور هام في حل القضية الفلسطينية، وفي تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط وفي ضمان سلام وأمن تلك المنطقة. وذلك في مصلحة فلسطين وإسرائيل على السواء، وذلك أيضا يمثل أمنية الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونحن نرى أن إرسال وجود دولي تقتضيه الحاجة في المنطقة من شأنه أن يساعد كلا الطرفين على وضع حد للعنف، وإقامة الثقة المتبادلة وضمان سلامة المدنيين على الجانبين. ومن شأنه أيضا أن يساعد على تهيئة الظروف المواتية للطرفين لاستئناف محادثات السلام.

إن مشروع القرار الذي قدمته مجموعة حركة عدم الانحياز يعبر عن قلق المجتمع الدولي فيما يتعلق بقضية فلسطين. والمطالب والمقترحات المحددة في مشروع القرار معقولة وبناءة. ولذا نؤيد مشروع القرار الذي اقترحته حركة عدم الانحياز. والوفد الصيني يشجع الأمين العام، السيد كوفي عنان، على مواصلة اتصالاته بفلسطين وإسرائيل والسعي إلى إيجاد حلول تكون مقبولة للطرفين.

إننا نناشد الطرفين المعنيين تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن قضية الشرق الأوسط - وخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين اعتمدهما مجلس الأمن بالإجماع - بالإضافة إلى مبدأ الأرض مقابل السلام، الذي قبل به المجتمع الدولي، بغية التحرك صوب إيجاد حل شامل وعادل ودائم لقضية الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن، أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2001/270.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، بنغلاديش، تونس، جامايكا، سنغافورة، الصين، كولومبيا، مالي، موريشيوس.

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أيرلندا، فرنسا، المملكة المتحدة، النرويج.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كانت نتيجة التصويت كما يلي: ٩ أصوات، مقابل صوت واحد معارض، وامتناع ٤ عن التصويت. ولم يشترك أحد الأعضاء في التصويت. ولم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد كيننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أدلت الولايات المتحدة بهذا التصويت مع الأسف الشديد. فلم يكن ذلك ضروريا؛ وهذا النص ما كان ينبغي أن يطرح للتصويت. كنا نريد أن ندعم عملا في المجلس ينهض بقضية السلام. فهذه في رأينا مسألة مبدأ نتمسك به بقوة. ولكن، للأسف، لم يكن ذلك هو ما عرض علينا.

ونحن نتساءل، لماذا كان القرار بالإرغام على التصويت الآن، بينما كان من الواضح للجميع أن مداولاتنا لم تتمخض بعد عن توافق في الرأي، ذلك التوافق في الرأي الذي قلنا نحن جميعا أعضاء مجلس الأمن مرارا وتكرارا إننا نؤيده خلال الأسبوع الماضي. إن قضية السلام كانت ستخدم بشكل أفضل من خلال مزيد من المداولات، رغم صعوبتها أو طولها.

والأمين العام موجود في عمان لحضور القمة العربية وليواصل مساعيه الحميدة في منطقة مضطربة. ونحن نؤيده، ولكن مشروع القرار هذا أراد أن يصف للأمين العام، ومن خلاله للأطراف نفسها، الطريق في السعي إلى السلام في الشرق الأوسط. وهذا النص، بذلك، إنما يتبع نهجا غير واقعي في هذا الصراع المعقد بتجاهل المبدأ الأساسي لصنع

السلام، ألا وهي ضرورة تشجيع الأطراف على التوصل بنفسها إلى حلول دائمة وتنفيذ تلك الحلول، ثم الوقوف على أهبة الاستعداد للمساعدة في تنفيذها. وللأسف، فإن الفرصة للقيام بهذا الدور البناء والمشجع قد فاتت اليوم.

لقد اعترضت الولايات المتحدة على مشروع القرار هذا لأنه غير متوازن وغير عملي، ومن ثم فإنه غير حكيم. إنه يستجيب للمسرح السياسي أكثر من استجابته للواقع السياسي. وفي هذا النص، يتظاهر البعض بأن المجلس يمكنه أن يفرض حلا، بما في ذلك آلية لحماية المدنيين، في غياب اتفاق بين الطرفين. وبدلا من ذلك، فإن مجلس الأمن، وهو يعمل بالنيابة عن المجتمع الدولي، كان ينبغي له أن يدعو الأطراف إلى إنهاء كل أعمال العنف، وحماية المدنيين واستئناف المفاوضات، حتى يمكن للمدنيين لدى الجانبين أن ينعموا بالأمن. والولايات المتحدة كانت تريد، وكانت ستؤيد، مشروع قرار يوجه مثل هذا النداء.

والمجلس كان يمكنه، بل ويتوجب عليه، أن يدعو الطرفين إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة الثقة، مثل وضع حد للاستفزاز والعنف واستئناف الاتصالات على كل المستويات لتنفيذ الالتزامات المتبادلة، بما في ذلك التفاهمات التي تم التوصل إليها في قمة شرم الشيخ. والولايات المتحدة كانت تريد، وكانت ستؤيد، مشروع قرار يتضمن هذه الرسالة.

وللأسف، فإن السلطة الفلسطينية لم تف على الإطلاق بالتزاماتها، التي تعهدت بها في شرم الشيخ وذلك بأن تتحدث بشكل قاطع، وبالعربية، ضد العنف.

ومما هو أكثر من ذلك أهمية، أنه كان ينبغي للمجلس أن يعرب عن استعداده لمساعدة الأطراف في تنفيذ أي اتفاقات قد تتوصل إليها. والولايات المتحدة كانت ستدعم هذا التوجه وتؤيده حقا.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، فشل مشروع قرار مماثل في الحصول على الأصوات التسعة المؤيدة اللازمة لاعتماده، ليبعث برسالة مؤداها أن الطريق إلى السلام العادل والدائم الذي نسعى إليه جميعا في الشرق الأوسط لا يبدأ في هذا المجلس. بل أن هذا الطريق يبدأ في المنطقة، وأن على الأطراف ذاتها أن تقوم هي بالاختيارات الصعبة المطلوبة. وبوسع المجلس، بل وينبغي له، أن يدعمها في هذه الجهود.

وقد تمكن الأعضاء السبعة في المجلس الذين امتنعوا عن التصويت في كانون الأول/ديسمبر الماضي، بما في ذلك الولايات المتحدة، من تأجيل هذه المطالبة السابقة لأوانها وغير العملية بإنشاء قوة من مراقبي الأمم المتحدة. ومع ذلك، ومن خلال عملنا معا، تمكنا من الحفاظ على مبدأ الوجود الدولي لإعادة دراسته في وقت لاحق.

وقد عملنا بنفس الحافز الليلة. فنحن نؤيد الكثير من المضمون الذي كنا نناقشه خلال الأسبوع الماضي، ولكن، كما أوضحنا مرارا وتكرارا لأعضاء المجلس الآخرين، لا يمكننا أن نسمح للمجلس بأن يعتمد مشروع قرار يخاطر في آن واحد بالإضرار بآفاق السلام وبمصداقية المجلس ذاتها. إن تصويتنا هذا لا يسرنا على الإطلاق. ومع ذلك، فإن امتناعنا عن التصويت والسماح للمجلس باعتماد مثل هذا النص غير العملي والقائم على تصور سيئ، سيمثل تصرفا غير مسؤول من جانبنا.

وبصراحة، فنحن نشعر بالانزعاج لأن أعضاء آخرين، نعرف أنهم يدركون جوانب الضعف والخطر في مشروع القرار هذا، ولم ينضموا إلينا في معارضته. وقد دخل المجلس في مداولات جادة جدا، ومكثفة في بعض الأحيان، في محاولة للبحث عن طريق يقر بالأدوار والمسؤوليات المشروعة لكل من المجلس والأطراف. وقد عملنا جاهدين

من أجل توافق الرأي والنهج المشترك. ولكن التصويت قد أوقف هذه العملية، لأسباب ليست لها أي علاقة بالسعي من أجل السلام.

الآن وقد طوينا صفحة هذا القرار، علينا أن نولي اهتمامنا للطرق التي يمكن للمجلس بها أن يشجع ويدعم عملية البحث عن السلام. ونطلب إلى الأعضاء الآخرين أن ينضموا إلينا وأن نواصل مناقشاتنا في إطار هذا الجهد الشاق وإن كان ضروريا. وينبغي أن يبدأ ذلك اليوم. فلقد طال حرمان شعوب منطقة الشرق الأوسط من نعم السلام.

السيد لفييت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لأيام طويلة، عكف الأعضاء الخمسة عشر في مجلس الأمن على أن يناقشوا بروح إيجابية بشكل خاص أصعب قضية على جدول أعمال المجلس: وأعني بها الصراع في الشرق الأوسط. لقد فعلوا ذلك من خلال الحفاظ على اتصال بناء ومستمر مع الأطراف المعنية.

وكل أعضاء المجلس يشاركون في الاقتناع بأمرين. فلأنه لا توجد اليوم وساطة ولأن مفاوضات السلام قد توقفت، ولأن دورة العنف تخرج عن السيطرة بشكل متزايد، فإن على الأمم المتحدة أن تعمل. وهي تقوم بذلك من خلال أمينها العام، الذي يشارك حاليا في قمة عمان. ومع ذلك، فإن السيد كوفي عنان لا يستطيع أن يعمل في أفضل الظروف إلا إذا تلقى ولاية واضحة تماما من المجلس.

أما القناعة الثانية، فهي أنه لا يمكن لمجلس الأمن، في قضية بهذه الصعوبة، أن يسمع صوته وأن يساعد الأمين العام في التأثير على مسار الأحداث إلا إذا اتحدت كلمته. ولذلك، فإن الأعضاء الأوروبيين الأربعة في المجلس قد عملوا مع جميع شركائهم. والنتيجة أمامكم هنا الليلة، في شكل مشروع قرار نقدمه رسميا. وهذا المشروع جوهري ومتوازن. فإذا كان قد اعتمد، فمن شأنه أنه كان سيعطي السيد كوفي عنان والأطراف في الصراع منظورا واضحا للطريق الذي ينبغي انتهاجه بغية وضع حد للعنف وإنهاء كل التدابير التي تضع على الفلسطينيين قيودا لا تحتمل، حتى يتسنى استئناف مفاوضات السلام.

وبالرغم من التأييد بالإجماع تقريبا، إلا أن مشروع قرارنا ليس لديه كل المساندة اللازمة لكي يقوم المجلس بعمل فعال، ولذلك قررنا عدم طرحه للتصويت، والاستمرار في محاولة حشد التأييد الذي ينقصنا الليلة. أما فيما يتعلق بالنص الذي قدمه شركاؤنا من بلدان عدم الانحياز، قرر الأعضاء الأوروبيون الأربعة الامتناع عن التصويت، برغم جدارة مشروع القرار الكبيرة. ولقد امتنعنا عن التصويت في المقام الأول بسبب النهج البديل الذي اخترناه معا. ولا يغير تصويت الليلة بأي حال من سياسة فرنسا في الشرق الأوسط – التزامها نحو كل من يعانون اليوم ومن يريدون بناء أمتهم ودولتهم في سلام.

ختاما لكلمتي، أود أن أحيي مرة أخرى كل شركائنا وممثلي أطراف الصراع، وكذلك ممثلي البلدان العربية. فلقد قمنا معا في الأيام القليلة الماضية بعمل متميز. فلنواصل العمل معا لكي تتمكن الأمم المتحدة من أداء دورها الكامل في خدمة السلام العادل.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): طرحت المملكة المتحدة، مع شركائنا الأوروبيين في المجلس، عددا من الأفكار والمقترحات خلال الأسبوع الماضي في سعيها الجاد للتوصل إلى توافق في الآراء في المجلس حول أصعب القضايا هذه. وفعلنا ذلك لأننا كنا نرى أنه بإمكان المجلس، عندما يعطي الأولوية لروحه الجماعية، أن يكون له تأثير إيجابي في عملية السلام، على كلا الطرفين، وبالتالي على تشجيع السلم والأمن في المنطقة، التي تحتاجهما بشدة وتستحقهما. ونحن ممتنون جدا لزملائنا

في المجلس والزملاء الآخرين الذين عملوا معنا بصبر وإبداع كبيرين بنفس الروح. إننا لم نفقد الأمل في إمكانية تحقيق المقترحات التي تضمنتها النصوص التي قدمناها للنتائج المناسبة مع بذل المزيد من الجهد. ولذلك نأسف إذ أن مشروع القرار الذي نظرنا فيه للتو تم الآن طرحه للتصويت، خاصة مع المعرفة بأن عضوا دائما لا يستطيع الموافقة عليه. وبالرغم من أنه يمكن تفهم المهلة الزمنية المفروضة علينا على المدى القصير إلا أنها تكتسب صلاحية أقل عند النظر إليها من منظور أوسع.

ونعتقد أن فشل جهود المجلس بهذه الطريقة لا يمكن أن يسهم في أهم هدف: خفض حدة التوتر في الشرق الأوسط، ومساعدة الأطراف على إنهاء العنف، وكفالة حياة طبيعية للسكان المدنيين - خاصة في الأراضي المحتلة - واستئناف المفاوضات. ولم نوافق على السعي إلى إجراء تصويت الليلة، ولذلك امتنعنا عن التصويت مع شركائنا الأوروبيين. وما زلنا على استعداد للعمل على تحقيق الأفكار المتضمنة في مشروع القرار الذي لم ينجح، خاصة في التقدم نحو إنشاء آلية حماية أو مراقبة، بموافقة الأطراف على التعاون معها. إننا ندين استمرار العنف والتحريض، والاستخدام المفرط للقوة في الرد على الاضطرابات. ونأمل ألا تضيع الآن فكرة المراقبين، ولدينا عمل مطلوب إنجازه عندما تصبح الظروف مناسبة.

وسوف يستمر عملنا حول هذا الموضوع، وتبقى سياسة المملكة المتحدة بلا تغيير. ونحن نؤيد بشدة الدور الذي أداه بالفعل الأمين العام، ونتوقع أن يظل يقوم بدور هام. ولا ينبغي إهمال تجربة المجلس في العمل معا حول هذه القضية - بالرغم من عدم نجاحها حتى الآن - إذ كنا قد اقتربنا كثيرا من تحقيق شيء ما فعال وقيم.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لاحظ الاتحاد الروسي مع الأسف أن الحالة في أراضي فلسطين تتدهور تدريجيا. فالصراع يتفاقم، وتكلفة الخسائر البشرية في ارتفاع كل يوم. تأزمت عملية التفاوض، والأطراف غير قادرة على استئناف اتصالاتهما، التي لها اليوم ضرورة خاصة في مجال الأمن من أجل القضاء على العنف واستئناف عملية السلام. وازداد تدهور الحالة نتيجة لعزل الضفة الغربية وغزة والحصار الاقتصادي الفعلي لتلك الأراضي.

ونلاحظ أن جهودا جادة جدا بُذلت في مجلس الأمن في الأيام الأخيرة لإيجاد رد متفق عليه إزاء الحالة في الأراضي المحتلة. ولقد اقترب أعضاء المجلس جدا من الاتفاق على جوانب عديدة هامة في مشروع القرار قيد المناقشة، وكان تحقيق توافق الآراء يبدو ممكنا. إلا أنه لا يمكننا للأسف ألا نستنتج أنه كان من المستحيل الاتفاق على نص مقبول للجميع. وفي الوقت ذاته، نحن مقتنعون بأنه لا يصح لمجلس الأمن أن يظل على الهامش في هذه الفترة الحرجة وأن يفصل نفسه عن الأحداث المأساوية في الضفة الغربية وغزة. ونرى أنه من الضروري الآن التركيز على إيجاد طريقة لحل الوضع من خلال الجهود الجماعية لكل الأطراف المعنية. ولهذا السبب، صوتنا لصالح مشروع القرار الذي قدمته مجموعة حركة عدم الانحياز.

ونعتقد أنه من الأهمية أن يوضع حد للعنف - ولهذا السبب صوتنا مؤيدين - وأن يتم كذلك تطبيع الحالة بمختلف أرجاء الأراضي الفلسطينية ورفع أشكال الحصار، بما في ذلك الحصار الاقتصادي. في الوقت ذاته، من الأهمية أن نضمن استئناف عملية التفاوض في إطار يمكن فيه تلبية المصالح المشروعة للأطراف. ونحن نرى أن مشروع قرار حركة عدم الانحياز ما كان يفرض أوامر إجبارية على الفلسطينيين أو الإسرائيليين، ولكنه كان سيطلب من الأمين

العام إجراء اتصالات مع الأطراف بغرض وضع صيغة مقبولة لدى الجانبين لإنشاء آلية لحماية السكان المدنيين.

وعلى نطاق أوسع، سيواصل الاتحاد الروسي بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى حل سريع للصراع العربي - الإسرائيلي على أساس الاتفاقات المعقودة بين الأطراف المشاركة بشكل مباشر في الصراع، ولتيسير وضع الشكل الأمثل للمساعدة الدولية لهذه المفاوضات.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): الحالة في الشرق الأوسط متوترة وتجعلنا نخشى المزيد من التدهور. ومن المهم في هذه الفترة الحرجة أن يلزم المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصفة خاصة، جانب الحذر في تصرفه وأن يسلك مسلكا بناء.

لذلك رأت النرويج من الأهمية بمكان أن يجتمع رأي مجلس الأمن على إصدار بيان يدعو فيه إلى إنهاء العنف، والعودة إلى النشاط الاقتصادي الطبيعي والحياة اليومية الطبيعية، واستئناف مباحثات السلام بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي، وتقديم دعم قوي للدور الذي يؤديه الأمين العام في السعي من أجل السلام. وهذه الحاجة إلى وحدة الصف في مجلس الأمن هي التي دفعت النرويج للاشتراك مع زملائنا الأوروبيين في الاضطلاع بجهد جدي كنا نأمل في أن يحظى بالتأييد من جانب المجلس برمته.

والحالة في الشرق الأوسط مسألة في المقام الأول من الأهمية للنرويج، ولذلك فمن دواعي سرورنا بصفة خاصة أن نرى استعدادا من مجموعة حركة عدم الانحياز وغيرها من أعضاء المجلس للاشتراك معنا في مناقشة جدية بصددها. ونعرب عن تقديرنا لما أبداه الجميع من التزام بالسعي للتوصل إلى نتيجة تلقى تأييدا من كل الأعضاء.

وليست النتيجة التي أدت إليها هذه المشاورات حتى الآن كما كنا نرجو أن تكون. إذ كنا نود أن تناط بالأمين العام ولاية قوية يستند إليها في جهوده التالية، سواء فيما يجريه من مناقشات في مؤتمر القمة بعمَّان أو خلال الأوقات الصعبة التي ستحفل بها الأسابيع والأشهر المقبلة، وأن يُسند إلى مجلس الأمن دور هام ونشط يؤديه فيما يتعلق بهذه المسألة التي صاحبتنا منذ الأيام الأولى لهذه المنظمة.

و لم نستطع تحقيق هذه الوحدة في صفوف المجلس هذه المرة. وتأسف النرويج لهذا، ولديّ اقتناع بأن جميع أعضاء المجلس يشاركوننا هذه المشاعر. وقد امتنعت النرويج عن التصويت الليلة لأننا لا نرى في هذا القرار ما يخدم الجهود المبذولة لإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح في هذا الوقت. إذ لا يجب أن يكون مجلس الأمن مجرد منتدى لتبادل الآراء، بل يجب أن يكون جهة فاعلة بنّاءة من أجل تحقيق السلام والأمن.

لم يتسن لنا هذه المرة أن نبلغ هدفنا المشترك من إعداد بيان يصدر عن مجلس أمن متحد الصفوف بشأن هذه المسألة الهامة. بيد أننا لا يجب أن نفقد الأمل في التوصل إلى هذه النتيجة في مرحلة تالية. وأناشد جميع أعضاء المجلس ألا يدَعوا افتقارنا إلى نهج موحد اليوم يدفعنا إلى اليأس من بلوغ هذا الهدف النبيل. وأحث جميع الأعضاء على إبقاء جذوة التعاون التي أظهروها خلال الساعات الطويلة التي قضيناها في المفاوضات مشتعلة والعودة إلى هذه المسألة حالما نرى جميعا أن جهودنا يمكن أن تحدث أثرا إيجابيا على الحالة في الشرق الأوسط.

السيد كوني (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): تعرب أيرلندا عن قلقها العميق إزاء ما يبدو من تدهور الصراع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وما ينجم عنه من إزهاق الأرواح، بما في ذلك مَصارع الأطفال الأبرياء.

ولقد عملنا طيلة الأسبوع الماضي مع أعضاء المجلس الآخرين، ولا سيما زملائنا الأوروبيين، وأعضاء حركة

بلدان عدم الانحياز، والولايات المتحدة، على إعداد مشروع قرار يمكن أن يعتمده المجلس. ومشروع القرار هذا سيدعو الأمين العام إلى التشاور مع الأطراف بشأن اتخاذ خطوات سريعة في عدد من المجالات، منها إنهاء العنف، واستئناف المفاوضات، وتنفيذ التفاهمات التي تم التوصل إليها في شرم الشيخ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، فضلا عن طائفة من تدابير بناء الثقة.

كما سعينا إلى توفير التأييد من جانب مجلس الأمن، بموافقة السلطات المسؤولة، لإقامة آلية لتوفير الحماية للمواطنين الفلسطينيين، وهي مسألة تستدعي اهتماما خاصا. وقد أحرزنا نجاحا ملحوظا، وتم تقديم مشروع القرار باسم أوكرانيا وأيرلندا وفرنسا والمملكة المتحدة والنرويج. ونعتزم مواصلة مشاوراتنا بشأن مشروع القرار المذكور مع بقية أعضاء المجلس وغيرهم من الأطراف المعنية بهدف كفالة الإسراع باعتماده، وبتوافق الآراء إن أمكن.

وامتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار المعروض علينا الليلة لسببين هامين. أولهما أننا ذكرنا باستمرار أن إرسال الأمم المتحدة لقوة مراقبين أو بعثة مراقبين يستلزم موافقة الأطراف. وأعرف أن هذا ليس رأيا يتشاطره جميع الجالسين على هذه الطاولة، ولكنه ضروري من أجل الضمان الواجب للسلامة والتعاون الذي لا يمكن بدونه أن نتوقع قيام أي دولة من الدول الأعضاء بتوفير الأفراد اللازمين.

غير أن ثمة اعتبارا آخر يفوق ذلك في الأهمية في نهاية المطاف. إذ تحتاج عملية السلام في الشرق الأوسط في الظروف الحرجة الراهنة إلى دعم كامل من جانب المجتمع الدولي. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية رئيسية تتمثل في توجيه مسار هذا الدعم وخاصة بإسناد ولاية قوية إلى الأمين العام بإشراك الأطراف في دفع العملية قدما إلى الأمام.

ويمكن لمشروع القرار البديل الذي قدمه أربعة من أعضاء المجلس الأوروبيين وأوكرانيا أن يوفر قاعدة أوسع نطاقا من الدعم لهذا التقدم. ونأمل في أن يتواصل العمل على إعداد مشروع النص المذكور. وسيكون من دواعي السعادة البالغة لمقدميه أن تصلهم تعديلات من شأنها المساعدة على ضمان إقراره.

وتعتزم أيرلندا مواصلة الاستفادة من وضعها كعضو في مجلس الأمن للعمل على نحو بنّاء مع زملائها الأعضاء في المجلس من أجل المساهمة في إحراز تقدم حقيقي في الشرق الأوسط وإنهاء معاناة شعب هذه المنطقة التي طال أمدها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أشكركم يا سيدي الرئيس على إتاحة هذه الفرصة لي كي أخاطب المجلس.

من دواعي الأسف أن مشروع القرار الذي جرى التصويت عليه لتوه و لم يُعتمد يعكس رؤية من جانب واحد لطابع الأشهر الستة الأخيرة من العنف. والواقع، كما تذكرنا ببشاعته الساعات الـ ٢٤ الأخيرة، هو أن هذا الصراع ذا الحدين يصيب في كلا الاتجاهين. فقد أطلق قناص فلسطيني مسلح من بندقية ذات منظار النار أمس في الخليل على طفلة رضيعة في الشهر العاشر من عمرها ، هي شالهيفيت باس، فقتلها، وأبادر فأقول إن البندقية المذكورة سلاح لا يتوافر عادة إلا لأفراد الأمن الفلسطيني الرسميين. واليوم خيمت على مدينة القدس سحب الإرهاب القاتمة. إذ جرى فيها حادث تفجير قنابل إرهابيين، أحدهما في حافلة عامة من حافلات المدينة، فأودى بحياة شخص واحد على الأقل وأصاب زهاء أربعين آخرين بجروح.

ولا ينبغي أن نمر مر الكرام على هذه الحوادث المأساوية التي اقترفها من لا يعبأون بالمبادئ النبيلة التي ننشدها في هذا المجلس. فإننا نسيئ إساءة بالغة إلى ولاية هذه المنظمة، فضلا عن ذكرى المدنيين الأبرياء الذين فقدوا أرواحهم على أيدي أعداء السلام، إذا لم نرفع صوتنا عاليا بإدانة هذه الفظائع.

لذلك نشعر بالإحباط لأن الألفاظ الواردة في مشروع القرار المذكور لا تعكس إلا وجهة نظر فلسطينية بحتة. فليس فيه ذكر للخسائر الإسرائيلية، للـ ٧٠ إسرائيليا الذين قتلهم الإرهابيون منذ شهر أيلول/سبتمبر. ولم توجه فيه دعوة واضحة إلى الجانب الفلسطيني بالكف عن القيام بأعمال انفرادية. ولم ترد فيه إدانة للإرهاب الفلسطيني أو على وجه التحديد لخروج الرئيس ياسر عرفات عن الالتزامات التي وقعها بالتخلي عن استخدام العنف والإرهاب وسيلة لتحقيق مآرب سياسية.

ومما يثير الهلع في نفوسنا أن لا شيء فيما يبدو مما فعله الفلسطينيون من جرائم القتل والاختطاف والتفجير والهجمات بمدافع الهاون في غضون ستة أشهر، ناهيك عن الساعات الـ ٢٤ الماضية، يستحق اللوم. فهل من الممكن، بعد كل المناقشات التي جرت في المجلس وبعد ثلاثة هجمات إرهابية منفصلة في يوم واحد، أن تستمر إسرائيل في تحمل اللوم كله والمسؤولية كلها؟

وكما ذكرنا من قبل، فإن إسرائيل لا تزال تعارض إنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة في المنطقة. فالرئيس ياسر عرفات يملك القدرة على حماية أرواح شعبه هو بنفسه. وأود أن أؤكد مرة أخرى أيضا على أنه في اللحظة التي يصدر فيها ياسر عرفات نداء عاما لوضع حد للحملة الإرهابية، وما إن يعد بروح جدية إلى طاولة المفاوضات، وعندما يعمل بالقول والفعل معا على إعادة تنشيط روح السلام، ستتخذ إسرائيل أي تدابير ممكنة بغية الإسراع بالعودة إلى العلاقات الطبيعية بيننا وبين الفلسطينيين. والواقع أننا اتخذنا بالفعل خطوات نحو تلك الغاية، حسبما ما تسمح به الحالة. ويمكن تنفيذ تدابير أكثر شمولا ما إن يظهر الفلسطينيون التزاما قويا بالسيطرة على الوضع.

والأمر الأهم، هو أن المبادرة الفلسطينية الراهنة تمثل محاولة صارخة لإخفاء خيارهم الاستراتيجي القائم على الانخراط في أعمال العنف والإرهاب. وبالتالي، يجب على مجلس الأمن ألا يؤيد هذا الخيار بأن يهب لمساعدة الذين يبدؤون المواجهات العدائية. وعلاوة على ذلك، إن خطوة من هذا القبيل، والانتفاضة مستمرة، يمكن في الواقع أن تصعد العنف وتزيد زعزعة استقرار المنطقة بتعضيد رفض الفلسطينيين لإلقاء أسلحتهم والتفاوض من أجل السلام. فإذا كان المجتمع الدولي يريد أن يرى العودة إلى الحوار والتفاوض والتحقيق النهائي للمطامح والاحتياجات المشروعة لكلا الطرفين من خلال عملية سلمية، يجب عليه أن يصر على إيقاف الفلسطينيين للعنف الذي بدؤوه وامتناعهم عن القيام بأعمال يمكن أن تفسر بأنها تأييد للعنف. ولذا فإننا نلاحظ على نحو إيجابي أن المجلس لم يقم بهذا العمل.

ونحن نتطلع إلى الوقت الذي نستطيع فيه استئناف عملية المفاوضات مع الفلسطينيين باعتبارهم شركاء وليسوا خصوما، وإلى الوقت الذي يحل فيه الحوار مرة أخرى محل الأسلحة كوسيلة لمعالجة المسائل المعلقة في هذا الصراع. لأننا بهذه الطريقة، وهذه الطريقة وحدها، سنصل إلى حل دائم وعادل للصراع يفدي أجيال المستقبل من الألم والتعاسة اللذين عانينا منهما خلال الأشهر الستة الماضية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): توصل مجلس الأمن اليوم لنتيجة سلبية بسبب قيام أحد الأعضاء الدائمين في المجلس باستخدام حق النقض. ويعني هذا أن مجلس الأمن قد مُنع من القيام بواجباته في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وهو أمر نأسف له بكل شدة.

وبالنسبة لنا، نحن الشعب الفلسطيني، فإن هذا الفشل يعني أيضا العجز عن تقديم الإسهام الضروري لوقف المأساة الجارية في الأرض الفلسطينية المحتلة بسبب الحملة القمعية الدموية التي تشنها إسرائيل قوة الاحتلال ضد شعبنا، قوة الاحتلال وزعماؤها رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي شارون، والسابق باراك، بكل مواقفهم المعلنة وتصريحاتهم العلنية، بما في ذلك تلك التي تنتهك القانون الدولي وتدعو للتصعيد والمواجهة. وهو يعني أيضا العجز عن تقديم الدعم اللازم لإعادة الحياة لما تبقى من عملية السلام في الشرق الأوسط، وعدم تقديم المساعدة اللازمة للأطراف للتغلب على الصعوبات التي تواجهها بافتراض وجود حُسن النية لديها. لقد جاءت هذه النتيجة المؤسفة بالرغم من العمل المتواصل في الفترة الطويلة الماضية والتي ساهمنا فيها جميعا.

وأود أولا، أن أقدم جزيل شكرنا بالنيابة عن الشعب الفلسطيني لأعضاء حركة عدم الانحياز في مجلس الأمن، الذين قدموا قرار اليوم، بنغلاديش، وجامايكا، وسنغافورة، وكولومبيا، ومالي، وموريشيوس. هذه الدول الصديقة التي قامت بعمل رائع، دعما للمطالب الفلسطينية العادلة، ولعملية السلام في الشرق الأوسط، وذلك على أساس مبادئ الحركة ومواقفها المبدئية حول قضية فلسطين. وشكرنا يذهب أيضا بالطبع إلى الدول التي صوتت إلى جانب القرار، والتي عبرت عن استعدادها لدعمنا حتى لو كانت الظروف السائدة أكثر صعوبة. وأشير هنا بالطبع إلى الصين والاتحاد الروسي. ولا بد أيضا من تسجيل عميق امتناننا لإخوتنا في المجموعة العربية، لرئيس المجموعة لهذا الشهر، الإمارات العربية المتحدة، ولرئيس القمة العربية، جمهورية مصر العربية.

لقد تحركنا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ من أجل إقامة قوة مراقبين تابعة للأمم المتحدة، لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني. وواجهنا عندئذ، كما يعرف الأعضاء، النتيجة المحزنة التي توصل لها المجلس للأسباب المعروفة لدى الأعضاء جميعا. واستأنفنا التحرك مؤخرا لتحقيق نفس الهدف. وبعد ذلك، وعندما تبين عدم إمكانية تحقيق ذلك في المرحلة الحالية بسبب الموقف الأمريكي السلبي، تحرك الأعضاء الأوروبيون في المجلس، وطرحوا مبادرة هدفت إلى التعامل مع الوضع القائم على الأرض، ومع عملية السلام في الشرق الأوسط، بهدف دفعها إلى الأمام، وكذلك الاكتفاء بخطوة محدودة باتجاه تشكيل آلية حماية للمساهمة في حماية المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، أو ما يسمى ”مفهوم المرحلتين“.

نحن، بصراحة، لم نكن على درجة كبيرة من السعادة لأننا، بطبيعة الحال، نشعر بضرورة الإسراع في توفير الحماية لشعبنا الفلسطيني لإيقاف حمامات الدم الجارية. ومع ذلك، وعلى أمل أن نحقق خطوة إيجابية تفتح الباب لآفاق أفضل أمام مشاركة أكبر لمجلس الأمن فيما يتعلق بالوضع في الشرق الأوسط، وكذلك لتحسين الأوضاع على الأرض، وفيما يتعلق بعملية السلام، قبلنا أن نتعامل مع هذه المبادرة، وتعاونا بإخلاص مع الدول الأوروبية ومع الولايات المتحدة، وبالطبع مع أعضاء حركة عدم الانحياز، والأعضاء الآخرين في مجلس الأمن. وخلال هذه الفترة، اعتقدنا بأننا اقتربنا من الاتفاق عدة مرات، وبعد ظهر اليوم توصلنا بالفعل إلى ما اعتقدنا أنه اتفاق مشروط بموافقة مسؤولينا.

وبالرغم من ذلك، بدا لنا فيما بعد، مساء اليوم، أن كل شيء قد تبخر. فمن حيث التوقيت، بدا أن هناك محاولة لتأجيل الأمر دون تحديد أي موعد محدد. ومن حيث الجوهر، طرح البعض أن بعض ما تم الاتفاق عليه بعيد عما يمكن الموافقة عليه الآن. بالنسبة لنا، وبالنظر إلى مسؤولياتنا أمام شعبنا، لا يمكننا أن نستمر في عمل يقود إلى نتيجة تقل كثيرا عما يمكن قبوله على ضوء حقائق الوضع على الأرض، وعلى ضوء قرارات مجلس الأمن السابقة، وعلى ضوء القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. كذلك، من غير الممكن أن نستمر في عمل يبدو أنه يمضي إلى الأبد على ضوء الوضع الذي يزداد سوءا على الأرض، وضرورة أن تكون هناك استجابة لمسألة الوقت.

نضيف إلى كل ذلك انعقاد القمة العربية في عمان. وهذا تطور سياسي هام لا يمكن تناسيه. وأردنا أيضا أن يكون الإجراء الذي يتخذه المجلس الرسالة الصحيحة للقمة، بما يشجع الانسجام والتكامل بين العمل العربي والشرعية الدولية لمعالجة الوضع المتردي في المنطقة.

لقد بذلنا كل جهدنا من أجل تحقيق هذه النتيجة الإيجابية، حتى على حساب محتوى القرار، وعلى حساب مواقفنا في كثير من الأحيان. ومن الواضح، بالتالي، أننا فوجئنا بالوضع الذي وصلنا إليه مساء اليوم، بكل ما فيه من مفاجآت وتطورات غير متوقعة، وحتى غير معتادة في مجال عمل هذا المجلس. وبناء على ذلك لم يكن هناك مجال للتراجع بما يعني التخلي عن المطالب المشروعة لشعبنا، وعن حاجاته، بما في ذلك حاجته للحماية الدولية، خصوصا على ضوء أنه لم يكن هناك أي شيء مطروح بشكل محدد من حيث الجوهر أو من حيث التوقيت.

ومن وجهة نظرنا، فإن هذه المرحلة من مساعينا مع مجلس الأمن قد انتهت. ونحن، بالطبع، سنحضر في وقت لاحق لنرى، بالتعاون مع أعضاء المجلس المستعدين، ما يمكن عمله لخدمة العدالة والسلام والقانون الدولي. ونحن واثقون بأن هذا في النهاية، سيكون ممكنا. ونحن، في كل الأحوال، لن نتخلى عن مطالبة مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤولياته وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ونحن في نفس الوقت سوف نستمر في الترحيب بجهود الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، ونحن ندعوه للاستمرار في هذه الجهود، خصوصا على ضوء منع المجلس من القيام بواجباته.

لقد راودنا قدر كبير من الاستغراب حول بعض ما حدث. وبعد أن استمعنا قبل قليل للبيان غير المتوازن من وجهة نظرنا للسيد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، لا بد لنا أن نعترف بأن جزءا من هذا الاستغراب قد زاد، وإن كنا قد تمنينا أن يزول هذا الاستغراب لأسباب مختلفة وباتجاه معاكس.

وسيعمل الجانب الفلسطيني بإخلاص على استئناف التعاون التقليدي هنا في الأمم المتحدة وفي العواصم مع الأصدقاء الذين اختاروا أن يمتنعوا اليوم عن التصويت على مشروع القرار. ونحن واثقون من إمكانية ذلك، خصوصا على ضوء السياسات الشرق أوسطية التقليدية في هذه الدول.

أخيرا مرة أخرى أريد أن أشيد بكل من وقفوا معنا وأن أشكرهم. وأكرر هنا بشكل خاص أعضاء حركة عدم الانحياز وفي مقدمتهم منسق تجمع الحركة لهذا الشهر والعضو العربي الشقيق تونس لكل مواقفها المبدئية الداعمة لنضال شعبنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك اختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٢٤/١٥.